

Distr.
GENERAL

UN/SA COLLECTION مجلس الأمن

S/23260
2 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة
من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة
الى رئيس مجلس الأمن

بناء على تعليمات من حكومتي ، أود أن أسجل علنا احتجاجنا الشديد على استمرار وجود خمسة مواقع للشرطة العراقية داخل الأراضي الكويتية . وقد أبلغت الكويت هذا الاحتجاج من قبل الى اللواء جونتر غريندل ، قائد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت . وأود في هذا الصدد بيان ما يلي :

١ - يزعم العراق أن المواقع كانت موجودة قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
والواقع أن هذه المواقع الخمسة أقيمت قبل الغزو العراقي للكويت مباشرة ، والظاهر أن الهدف من ذلك كان القيام بعمليات رصد للجانب الكويتي استعدادا للعدوان الذي شهه العراق في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

٢ - على الرغم من احتجاجات الكويت عن طريق بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ، يرفض العراق أن يسحب هذه المواقع ، "بسبب ما يعنيه ذلك سياسيا" فيما يزعم . وهذا الموقف من الواضح أنه يمثل انتهاكا من جانب العراق للسيادة الإقليمية للكويت .

٣ - السبب المنطقي وراء تعنت العراق هو أن مكان مواقع الشرطة هذه سوف ثبت فيه لجنة رسم الحدود بين العراق والكويت . ودون مساس بنتيجة أعمال تلك اللجنة ، من الحقائق الثابتة أن المواقع العراقية موجودة داخل الأراضي الكويتية . واستمرار وجود هذه المواقع هو محاولة من جانب النظام العراقي لمواجهة لجنة رسم الحدود بأمر واقع .

٤ - إن استمرار وجود المواقع العراقية يتعارض مع مبدأ المسافة المعقولة الذي يقضي بأن تكون تلك المسافة على بعد ١٠٠٠ متر من خط الحدود المبين على خرائط بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت . وهذا المبدأ وضعته البعثة لتجنب وقوع احتكاكات وحوادث في المنطقة المنزوعة السلاح . ويمثل رفض العراق التقيد بهذا المبدأ انتهاكا واضحا لالتزامه بتسهيل أعمال البعثة .

٥ - إن ما يزعمه النظام العراقي من أن الشرطة العراقية لديها أوامر بتجنب أي اشتباكات لا يعدو أن يكون محاولة منه لتصوير موقف تعاون ومرونة من جانبه في الوقت الذي يواصل فيه وجوده على أرض كويتية .

ومع تقديمي هذا الاحتجاج لدي أيضا تعليمات من حكومتي بأن أطالب بإزالة مواقع الشرطة العراقية الخمسة فوراً .

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة فوراً على أعضاء مجلس الأمن وباتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المجلس .

(توقيع) محمد أ. أبو الحسن

السفير

الممثل الدائم
